١٠٠ شركة سورية جديدة وبالمقابل ٥٠ شركة تصفي أعمالها خلال ثلاثة أشهر.. لماذا؟

حزوري لـ«الوطن»: أسباب متعددة على رأسها سياسة تفضيل جباية الأموال على حساب رعاية الإنتاج والسياسة النقدية والعقوبات

ايمى غسان

من أهم التحديات التي تواجه أي اقتصاد متعثر وخاصةً الاقتصاد السوري، هو جذب الاستثمار والمحافظة على الفعاليات الاقتصادية القائمة، وفي حين من الطبيعي بعد استتباب الأمن وتحسن الأوضاع العامة أن تنشأ شركات واستثمارات جديدة، فإنه من اللافت انسحاب وحل بعض الشركات التي عملت لسنوات واستمرت طوال سني الحرب والحصار والصعوبات الأمنية والعمليات العسكرية، فما الذي يدفع المستثمر أو الصناعي الذي تحدى أصعب الظروف للاستمرار في البلد، للانسحاب الآن؟ وحصلت «الوطن» من مدير الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك زين صافي على إحصائية تفيد بأن هناك ما يزيد عن مئة شركة تم تأسيسها في الأشهر الثلاثة الماضية، وتم حل خمسين شركة في الفترة ذاتها، وهو رقم كبير قياساً بعدد الشركات المنحلة منذ بداية العام، والذي يبلغ ٧٩ شركة، أي ٧٥ بالمئة من مجمل العدد، فقط في آخر ثلاثة أشهر، فما الأسباب؟ «الوطن» استطاعت التعرف على أسماء بعض الشركات المنحلة، وتواصلت مع أصحابها لمعرفة الأسباب، ففضلوا عدم الحديث عن الأمر.

أسباب متعددة الجباية أحدها

تلقنا السؤال عن الأسباب إلى الخبير الاقتصادي الدكتور حسن حزوري الذي أوضح بداية أن الأسباب التي قد تدفع المستثمرين إلى حل شركاتهم أو نقل استثماراتهم خارج البلد متعددة، منها ارتفاع أسعار وتكاليف مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي، سواء كانت مستوردة أم منتجة محلياً، مما ينعكس على تكلفة المنتج النهائي، نتيجة عدم استقرار سعر الصرف.

وأضاف حزوري إن السياسات الحكومية، رغم أن شعارها المعلن هو دعم كل القطاعات الاقتصادية، وخاصة قطاعات الإنتاج، إلا أنها فعلياً أعطت أهمية كبيرة للقطاعات الريعية كالسياحة والتجارة على حساب قطاعات الإنتاج الحقيقي من صناعة وزراعة، بمعنى حولت الاقتصاد السوري من اقتصاد منتج إلى اقتصاد ريعي خدمي، وكانت قرارات تشجيع الزراعة والصناعة خجولة جداً، مقارنة بالقطاع السياحي على سبيل المثال، ويضاف إلى ذلك السياسات النقدية والمالية التي تحتاج إلى إعادة نظر، بدءاً من سياسات مالية تفضل جباية الأموال أولاً على حساب رعاية الإنتاج، وانتهاءً بالسياسة النقدية التي فشلت فشلاً ذريعاً في ضبط التضخم وضبط سعر الصرف، نتيجة إجراءات مخالفة لبديهية القوانين الاقتصادية، وأثرت بشكل سلبي في الإنتاج من جهة وعلى مستوى حياة المواطن من جهة أخرى.

مشكلة الكهرباء

وأوضح حزوري أن غلاء أسعار القوى المحركة وخاصة الكهرباء بشكل كبير لا يمكن مقارنته حتى بالأسعار العالمية، ورغم الأسعار المرتفعة للكهرباء، نلاحظ عدم توفرها بشكل دائم ومنتظم، وذلك يؤدي إلى خسائر كبيرة لبعض الصناعات أثناء إعادة التشغيل أو الإقلاع أو الإحماء، كالصناعات البلاستيكية أو صناعات الزجاج وغيرها، وكذلك ارتفاع أسعار حوامل الطاقة الأخرى، كالمازوت والفيول، وعدم توفرها بشكل منتظم، مع صعوبة الحصول عليها من السوق السوداء، رغم الأسعار المضاعفة.

نزيف العمالة

وشدد حزوري على أن النزيف اليومي وعدم قدرة الصناعيين عن دفع رواتب مغرية تواكب التضخم المستمر، يجعل المنشآت الصناعية فارغة من الخبرات والكفاءات، وتعاني عجزاً في اليد العاملة، مما يؤدي إلى توقف خطوط إنتاج بأكملها، كما يحصل حالياً في العشرات من الشركات الصناعية والزراعية.

ضعف الطلب والتصريف

وبيّن حزوري أن عدم القدرة على تصريف الإنتاج ولو كان بالحدود الدنيا، نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمواطن السوري، بسبب ضعف الدخل، أدى إلى ضعف الطلب حتى على منتجات بعض المنشآت الصناعية التي تعمل بطاقتها الدنيا، وعدم القدرة على التصدير، نتيجة تكاليف النقل الكبيرة عبر الشاحنات وكذلك الرسوم التي تفرض على كل ناقلة أثناء عبورها لبعض الدول سواء أكانت باتجاه الأردن ودول الخليج أم باتجاه العراق، وبذلك تفقد المنتجات السورية تنافسيتها في الأسواق المصدرة لها، يضاف إلى ذلك الخسائر الناتجة عن تعهد إعادة القطع، نتيجة تسعير سعر الصرف بأقل من سعره في السوق السوداء، الذي على أساسه تحسب التكاليف.

إجراءات مالية معقدة

ومن الأسباب التي أدت إلى حل بعض الشركات وانسحاب المستثمرين حسب حزوري هي الإجراءات المعقدة في استخراج إجازات الاستيراد وفي تمويل المستوردات، من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى، وحصر التمويل بشركة صرافة واحدة معتمدة، وتأخر التمويل لفترات طويلة، مما يزيد من التكاليف على المستورد، وسياسة تجفيف السيولة وتقييد حركة تحويل الأموال بين المحافظات وتقييد حركة السحب اليومي من المصارف، والإجراءات غير الاقتصادية التي تجرّم التعامل بالقطع الأجنبي، وخاصةً بعد صدور المرسوم ٣ و٤ لعام ٢٠٢٠، اللذين يحتاجان إلى إعادة نظر، وإصدار مرسوم عفو مالي.

هجرة الاقتصاد الحقيقي

وأضاف حزوري إنه من الملاحظ أن معظم رجال الأعمال الذين يخرجون من السوق هم رجال أعمال ينتمون لقطاع الاقتصاد الحقيقي كالصناعي والزراعي أكثر من بقية القطاعات الخدمية كالسياحة أو التجارة، وإن الإجراءات والقرارات الحكومية المتسرعة وغير المدروسة بشكل صحيح، لمعالجة الوضع الاقتصادي، أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي، وبالتالي انسحاب فئة ليس بالقليلة من رجال الأعمال من السوق السورية وإغلاق منشآتهم بشكل مؤقت أو دائم، أو عرضها للبيع أو تصفيتها، أو تركها تعمل بطاقتها الإنتاجية الدنيا.

العقوبات والحصار

وبين حزوري أنه وإضافة إلى ما سبق، هناك أسباب موضوعية خارجة عن إرادة الحكومة كالعقوبات الاقتصادية والنقدية، والظروف الدولية والإقليمية، والحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي... إلخ، وظروف داخلية ناتجة عن الحرب وآثارها ونتائجها، من تدمير للبنية التحتية وفقدان للموارد الاقتصادية، وبقاء مساحة لا يستهان بها من أراضي الوطن، بثرواتها الطبيعية ومواردها، خارج سيطرة الحكومة ومحتلة من قوى إرهابية تحتاج إلى تحرير سواءً أكان بحل سياسي أم عسكري.

تهريب الثروة الحيوانية بسبب الحدود المفتوحة

د. حمود لـ«الوطن»: ٥٠ بالمئة نسبة الخسارة بالثروة الحيوانية مع ارتفاع أعداد الأغنام

| جلنار العلي

أكد مدير الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة الدكتور أسامة حمود في تصريح لـ«الوطن» وجود تهريب للثروة الحيوانية إلى الدول المجاورة كالعراق والأردن ومنها إلى دول الخليج التي تطلب لحم الغنم العواس بكثرة، وذلك لأن الحدود مفتوحة مع هذه الدول وبالتالي فإن التهريب متاح، مشيراً إلى أن أكثر المناطق التي يحدث فيها تهريب هي المناطق الشرقية في الأجزاء الخارجة عن سيطرة الدولة، ويحتاج ذلك إلى تسهيل إجراءات دخول القطعان إلى مناطق السيطرة وخاصة أن الإجراءات الصحية والبيطرية موجودة ومتوافرة وبالتالي من الممكن حجر هذه الحيوانات فور دخولها.

وفي سياق متصل، بيّن حمود أن نسبة فقدان الخسارة في الثروة الحيوانية خلال سنوات الأزمة تتراوح بين ٣٠-٥٠ بالمئة وذلك وفقاً للإحصائيات التي أجرتها المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة «الفاو»، نتيجة التهريب والذبح العشوائي وتخريب مراكز التربية، لافتاً إلى أنه في عام ٢٠١٠ تم إجراء آخر إحصاء كامل لقطيع الثروة الحيوانية حيث كان عدد الأبقار ١،٧ مليون رأس أما اليوم فقد انخفض العدد إلى ٨٠٠ ألف رأس وذلك وفق الإحصاء الذي يعتمد على معدلات النمو السنوي، كما كان عدد الأغنام ١٥ مليون رأس ليرتفع العدد إلى ١٧ مليوناً، كما كان نحو مليونين من الماعز وقد بقيت الأعداد مستقرة إلى حد كبير، وكان إنتاج الحليب يصل إلى ٢،٥ مليون طن أما اليوم فقد انخفض حجم الإنتاج إلى نحو ٥٠ بالمئة، متابعاً: «أما إنتاج اللحوم الحمراء فقد كان نحو ٢٦٨ ألف طن لينخفض اليوم أيضاً بنسبة كبيرة جداً».

وأشار إلى أن تأمين الأعلاف بشكل نحو ٨٠ بالمئة من مدخلات التربية الحيوانية ولكن يعاني المربون ارتفاع أسعارها العالمي الذي يكون تأثيره مضاعفاً في سورية حيث تم إجراء العديد من ورشات العمل والتراتيزيت في الدول الأخرى، إضافة إلى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية باعتبار أن هاتين الدولتين من المواعز وقد أن أكثر الدول المنتجة للذرة الصفراء وفول الصويا، حيث يشكل إنتاجهما ٣٠ بالمئة من احتياج السوق العالمي وبالتالي إغلاق الموانئ واحتكار بعض الشركات للذرة العلفية ما ينعكس على الأسعار في سورية حيث وصل سعر الطن من الذرة الصفراء إلى ١،٩ مليون ليرة، ومن فول الصويا إلى ٤،٢ ملايين ليرة، هذا ما دفع وزارة الزراعة إلى التوجه للتوسع في زراعة محاصيل العلفية في محافظات طرطوس وحماة وحلب ودير الزور والرقة خلال العام الماضي لتشجيع الفلاحين على ذلك، وقد نجحت هذه الورشات حيث تضاعفت المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية، إذ كانت في العام الماضي لا تتجاوز ٢٨،٩٧ ألف هكتار لتصل هذا العام إلى ٥٤،٢١ ألف هكتار، في حين كان الإنتاج في العام الماضي نحو ١٥٣ ألف طن في حين المتوقع خلال العام الحالي ٤٠٠-٤٥٠ ألف طن، هذا الأمر من شأنه تخفيض فاتورة الاستيراد في ظل الصعوبات التي تواجه المستوردين، إضافة إلى أن الوزارة اتجهت خلال الشهر الماضي إلى إدخال محصول الذُّخن إلى المحاصيل العلفية المستخدمة في سورية، مؤكداً أنه يتم البحث عن البدائل العلفية

> بعض المربين يبيعون جزءاً من القطيع لتربية الجزء الثاني

الملائمة واعتماد الأنواع الأفضل لتنعكس على الأسعار بشكل إيجابي.

وتابع: «لن نتجه إلى انقراض الثروة الحيوانية في حال عالجنا مشكلة توافر الأعلاف بشكل فعلي، وقد عانينا خلال الفترة الماضية بأن بعض المربين أصبحوا يبيعون جزءاً من القطيع ليتمكنوا من تربية الجزء الآخر سواء بالنسبة لقطاع المجترات أو قطاع الدواجن، لذا يتم العمل حالياً على الاستفادة مما هو متاح من جهة والتحسين الوراثي من جهة أخرى لزيادة إنتاجية الوحدة الحيوانية وتعويض الفاقد بالثروة الحيوانية».

أصبحت بعهدة «الاقتصاد»

ثلاث «وصايا» لتحسين التبادل التجاري بين سورية والأردن

الوطن

بيّن رئيس الجمعية السورية للشحن والإمداد الوطني رياض صيرفي في تصريح لـ«الوطن» أن اتحاد غرف التجارة السورية قام بتحويل جميع التوصيات الخارجة عن المنتدى الاقتصادي السوري الأردني إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ليصار إلى تحويل كل توصية للجهة المختصة والبدء بالقيام بالإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات.

وفي السياق، أشار صيرفي إلى وجود خلل في الشحن من وإلى الأردن يتمثل بعدة نقاط تم مناقشتها في المنتدى أولها رسوم الترانزيت العالية المفروضة من الجانب السوري على الأردن والتي أدت إلى معاملة الجانب الأردني بالمثل، موضحاً أنه قبل الأزمة في سورية كان هناك اتفاقيات بين الجانبين حول الرسوم، ولكن بعد إغلاق معبر نصيب وإعادة افتتاحه أضافت الأردن رسوم العتالة والتنقلات على رسم الترانزيت المحدد بـ١٠٪ دولارات ليصبح المجموع النهائي عالياً جداً، فاعتبر حينها وزير النقل السابق أن الأردن أخذت بالاتفاقيات فرفع الرسوم المفروضة على الجانب الأردني بالنسبة للمسافة والوزن، وهذا ما انعكس سلباً على الجانب السوري باعتبار أن سورية هي بلد مرور من الأردن إلى لبنان فقط، حيث لا يعبر أكثر من ثماني سيارات من الأردن إلى لبنان بمسافة لا تتجاوز ١٧٠ كم من معبر نصيب إلى معبر جديدة يابوس الحدودي، بالمقابل فإن سورية تصدّر إلى الخليج عبر الأردن يومياً ما بين ١٥٠-٢٠٠ سيارة بمسافة تتراوح بين ٣٥٠-٥٥٠ كيلومتراً في حال كانت الوجهة ميناء العقبة، أي حوالي ثلاثة أضعاف المسافة التي تعبرها السيارات الأردنية في سورية.

وأردف أن ذلك رفع أجور الترانزيت المفروضة من الجانب الأردني على البراد الواحد لتصل إلى حوالي ٢٣٠٠ دولار، مضافاً إليها رسوم الجمارك التي تفرضها السعودية والتي تبلغ حوالى ٣٠٠٠ دولار، مشيراً إلى أنه عند مناقشة هذا الجانب في المنتدى أعلن الجانب الأردني أنه لا يمكنه القيام بشيء حيال ذلك، لأن هذا الأمر متعلق بقرارات سورية التي أدت إلى رفع الرسوم، أي إن الخطوة يجب أن يتخذها الجانب السوري من جهة تخفيض أسعار الترانزيت، كاشفاً أنه تم البدء بمعالجة ذلك بالتعاون مع اتحاد شركات الشحن والمخلصين في وزارة النقل.

ومن جهة أخرى لفت صيرفي إلى التوصية الثانية التي خرج بها المنتدى وهي أن يتم إدخال البرادات الإسعافية الموسمية المصدرة من سورية، عبر المنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة وتفتيشها مرة واحدة فقط من قبل الجانبين السوري والأردني في الوقت ذاته والمكان وذلك للحفاظ على جودة البضائع، موضحاً أن ما يتم القيام به حالياً أن البرادات تفتّش مرتين أول مرة من قبل الجانب السوري والمرة الثانية على بعد ٥٠٠ متر من قبل الجانب الأردني وفي كل مرة تفرغ البرادات من البضائع وتوضع على الأرض فتفقد البضاعة جماليتها وجودتها وخاصة إذا كانت سريعة العطب مثل المواسم الصيفية والزراعية كالخضراوات والدراق والكرز.

وأشار رئيس الجمعية إلى أن التوصية الثالثة كانت مطالبة باعتماد شهادة المنشأ في المنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة، لافتاً إلى أنه لن يتم الإعلان عن تفاصيل ذلك إلا بعد قطع شوط كبير في الإجراءات التي ستتخذ بهذا الملف.

والجدير ذكره أنه في اليوم الثامن من الشهر الجاري عقد في دمشق المنتدى الاقتصادي السوري- الأردني بتنظيم من قبل غرفة تجارة الأردن بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة السورية تحت شعار «تشاركية لا تنافسية»، حيث جمع القطاعين الحكومي والخاص لبحث ما يعانيه قطاع النقل والشحن في كلا البلدين لزيادة التبادل التجاري.

تاجر يدعو الفلاحين إلى زراعة المتة.. والأسواق تسعّر «على كيفها»

اكريم لـ«الوطن»: طريق وصول المادة من البلد المنتج صار أصعب فارتفعت أسعارها

جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن»: لم نستطع التواصل مع المستورد الرئيسي للمتة

| رامز محفوظ

في محاولة منها لضبط سعر مادة المتة في السوق أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نشرة أسعار جديدة حددت من خلالها سعر المادة نوع خارطة وبيبوري وتارغواي وأماندا والصخرة سعة ٥٠٠ غرام معبأ بالمفرق بسعر ١٠ آلاف وسعة ٢٥٠ غراماً بسعر ٥ آلاف وسعة ٢٠٠ غرام بسعر ٤٢٠٠ ليرة وسعة ١٥٠ غراماً بسعر ٣٢٠٠ ليرة وسعة ١٢٥ غراماً بسعر ٢٧٠٠ ليرة.

بعيداً عن نشرة الأسعار الجديدة التي أصدرتها الوزارة فإن الفرق بين التسعيرة الصادرة وسعر مبيعها على أرض الواقع يعتبر كبير وفق ما رصدته «الوطن» خلال جولة على السوق، حيث ارتفع سعر مادة المتة نوع خارطة سعة ٥٠٠ غرام معبأ خلال الأسبوع الماضي في الأسواق من ١٠ آلاف إلى ١٦ ألفاً ونوع بيبوري من ١١ ألفاً إلى ١٧ ألفاً، كما ارتفع سعر المادة نوع خارطة سعة ٢٥٠ غراماً من ٥ آلاف إلى ٧٥٠٠ ليرة ونوع بيبوري من ٥٥٠٠ إلى ٨ آلاف ليرة.

بعض أصحاب البقاليات ممن التقتهم «الوطن» أكدوا أن سعر المادة شهد تغييرات كبيرة خلال الأيام الأخيرة الماضية وحصلت ارتفاعات غير مسبوقة بسعرها وتجاوزت نسبة ارتفاع المادة نسبة ارتفاع أي مادة أخرى ارتفع سعرها مؤخراً، مبينين أن رفع السعر يتم من محلات الجملة الذين قاموا برفع السعر خلال الفترة الماضية بشكل غير مبسوق حيث كنا نشتري الطرد كل يوم تقريباً بسعر جديد، مؤكدين أن بعض المواطنين أصبحوا يطلبون اليوم شراء المادة فرط بعد رفع السعر وهناك بعض البقاليات باشروا ببيعها فرط نزولاً عند رغبة بعض المواطنين والبعض الآخر أصبح يشتري المادة بأوزان قليلة.

في السياق بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر اكريم في تصريح لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار طال كل المواد ومنها مادة المتة، لكن الذي أدى إلى ارتفاع سعر المتة بشكل كبير أن طريق وصول المادة من البلد المنتج صار أصعب من ذي قبل عقب المشاكل العالمية وأصبحت تكاليف النقل من المصدر الرئيسي للمادة مختلفة وكبيرة الذي يتبعه تكاليف البنزين والمازوت وغيرها من التكاليف الأخرى وهذه التكاليف تؤثر في النقل من المصدر وعلى النقل الداخلي وعلى التوزيع وغيرها من التكاليف الأخرى.

وأوضح أننا كتجار دائماً نطالب بفتح باب الاستيراد بالكامل لمن يرغب لكل المواد ومنها المتة والسماح بالاستيراد من أي مصدر واي بلد وهذا الأمر حتماً سيساهم بتخفيض السعر.

وطالب اكريم وزارة الزراعة بتشجيع الفلاحين على زراعة مادة المتة في سورية باعتبار أن الجو مناسب لزراعتها وخصوصاً في منطقة الساحل السوري باعتبارها أصبحت من المواد الأساسية وهذا الأمر سيساهم بتوفير القطع الأجنبي وسيؤدي لانخفاض سعرها.

بدوره أكد رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي لـ«الوطن» أنه حاول التواصل مع المستورد الرئيسي لمادة المتة لمعرفة أسباب ارتفاع أسعارها الكبير في السوق لكنه لم يستطيع التواصل معه.

وأوضح أن العقبة التي أدت إلى ارتفاع أسعار معظم المواد ومنها المتة مؤخراً هي صعوبة الاستيراد وعدم تأمين القطع والمشكلة الرئيسية التي ساهمت بارتفاع الأسعار في السوق أن التاجر يدفع اليوم ثمن البضاعة المستوردة مرتين مرة للشركة المصدرة للمادة ومرة لشركات الصرافة المعتمدة من المصرف المركزي، ولكي يحصل التاجر على ثمن البضاعة من شركة الصرافة يحتاج لخمسة أشهر بعد أن كان يحصلها منذ مدة خلال ثلاثة أشهر.

وبين أن المواطن يتهم اليوم الحكومة بموضوع غلاء الأسعار والحكومة تتهم التاجر والمستورد، لافتاً إلى الارتفاع لم يطل سورية مؤخراً إنما طال كل دول العالم لكن نظراً لضعف القوة الشرائية للمواطن في سورية فإن الغلاء يعتبر فاحشاً بعكس بقية الدول الأخرى.

وختم المعقالي بأنه لا يؤمن بالحلول القسرية المتبعة بالنسبة لموضوع الأسعار وتحديدها إنما الحل يكون بتسهيل إجراءات الاستيراد وتحسين دخل المواطن، وفي هذه الحالة فإن المواطن لن يشعر بارتفاع الأسعار، موضحاً أن هناك ظاهرة منتشرة مع ارتفاع الأسعار حالياً أن السعر يختلف بين محل تجاري وآخر موجود بجواره وهذا الأمر أدى إلى انتشار فوضى بالنسبة للأسعار في السوق.